لا سلام دون عدالة: إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي في اليمن

19 يونيو 2026

تحالف ميثاق العدالة لليمن – في اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في سياق النزاع، يجدد تحالف ميثاق العدالة لليمن التزامه بمناصرة الناجيات والناجين، وكشف أنماط العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات وضمان عدم إفلاتهم من العقاب."

تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من اليمن في وفتاة امرأة مليون 10.95 معرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وسط انهيار البنى القانونية والخدمية. هذا الواقع دفع العديد منهن إلى آليات تأقلم قاسية مثل زواج القاصرات، الذي يؤثر على أكثر من 30% من الفتيات في اليمن. نساء وفتيات الأقليات والمجموعات المهمشة يتعرضن لهجمات مستهدفة تشمل التعذيب والعنف والاستغلال، ما يعكس تمييزا متجذرا في المجتمع.

وثقت الأمم المتحدة استمرار حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في سياق النزاع، بمافي ذلك الاعتداءات الجنسية واختبارات العذرية التي تمارسها جماعات مسلحة كأداة لقمع المعارضين والنشطاء. ويتفاقم هذا العنف ليشمل أشكالاً هيكلية، مثل النساء حركة تقييد والتحرش بهن في نقاط التفتيش، مما يعيق وصولهن للخدمات الأساسية ويزيد من تعرضهن للخطر

تعاني الناجيات من غياب الدعم الطبي والنفسي، حيث تقدم أقل من م 5%ن المرافق الصحية خدمات طبية متخصصة للتعامل مع حالات العنف الجنسي. كما أن انهيار نظام العدالة، وضعف القوانين التي لا تعترف حتى بالاغتصاب الزوجي، يزيدان من معاناة النساء ويعززان الإفلات من العقاب. . وقد أدت فجوة التمويل الكبيرة في خطة الاستجابة الإنسانية، حيث لم يتم تمويل سوى 29% منها في عام 2025، إلى إغلاق العديد من المساحات الآمنة وتقلص خدمات الحماية ، مما ترك الناجيات دون دعم حيوي.

كما تُظهر التقارير أن التكنولوجيا ساهمت في تفاقم ظاهرة العنف الجنسي عبر الابتزاز والتحرش الإلكتروني، مع ضعف استجابة السلطات وغياب آليات حماية فعالة على منصات التواصل. وقد وثقت منظمات حقوقية استخدام الابتزاز الإلكتروني كأداة للقمع السياسي ضد الناشطات، مستغلاً ضعف التشريعات الوطنية وغياب الإطار القانوني الفعال لمكافحة هذه الجرائم.

ولا تقتصر المعاناة على النساء، إذ يتعرض الأطفال أيضًا للعنف الجنسي الذي تمارسه أطراف النزاع.. كما تعاني النساء المهمشات من استهداف متكرر بسبب طبيعة عملهن والوصم الاجتماعي الذي يزيد من تعرضهن للعنف.

يؤكد تحالف ميثاق العدالة لليمن أن العنف الجنسي في اليمن جريمة حرب ممنهجة تهدف إلى تدمير الأفراد والمجتمعات، ويطالب بالعدالة والمساءلة الكاملة لجميع مرتكبي هذه الجرائم مع ضرورة تضمين ملف العنف الجنسي ضمن أولويات العدالة الانتقالية في أي تسوية سياسية مستقبلية.

كما يدعو التحالف المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى ضمان التحقيق المستقل والفعال في جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وإدماج احتياجات الناجيات في مسارات العدالة الانتقالية وجبر الضرر، و توسيع خدمات الدعم النفسي والقانوني والصحي الآمن للناجيات، وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات من العنف والابتزاز الرقمي، وتعزيز آليات التوثيق الآمن والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

إن الصمت عن العنف الجنسي ليس حياداً، بل مساهمة في استمراره. وسيواصل تحالف ميثاق العدالة العمل من أجل يمن تُصان فيه الكرامة الإنسانية، وتُسمع فيه أصوات الناجيات، وتتحقق فيه العدالة دون تمييز أو إقصاء".

ميثاق العدالة من أجل اليمن

- مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل ((CSWC

- منظمة سام للحقوق والحريات
- رابطة أمهات المختطفين ((AMA
- مؤسسة الأمل النسائية والاجتماعية والثقافية ((AWSF
- مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
- مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية ((MDF
- منظمة مساءلة
- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي ((SEMC
- مؤسسة رصد لحقوق الإنسان
- التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ((YCMHRV